الجنوبي لفلسطين مع تأكدها من وجود مياه جوفية فيـــه ، واعتبر وايزمان ذلك خطأ جسيما وبرأيه « ان الحكمة كانت تقضي بقبول المشروع لتوطيد أقدام الصهيونية في هذا الجزء الحيوي الذي يتصل بفلسطين جغرافيا ويمكـــن الصهيونيين من توسيع أعمالهم الاستيطانية مع الزمن ... وان المصير الحاضر لفلسطين ربما قد تغير لو (اننا) ركزنا حينذاك على بداية مهما كانت متواضعة على شاطىء فلسطين الجنوبية »(٤٩).

فشلت مفاوضات العريش في تقديم نتائج محسوسة . ولكن الحكومة البريطانية ظلت تنظر الى الحركة الصهيونية كعامل هام في سياستها في الشرق الادنى يمكن ان يحسب حسابها عند اللزوم . ومع ان كرومر قد حث الخارجية على وقف المفاوضات مع هرتسل لصعوبة تحقيق المشروع الا ان هذا الحادث قد دل على عطفه على المطامح الصهيونية. وكان كرومر من اكثر سياسيي بريطانية في الشرق الادنى اهتمامـــا بكل مـــا يتضمنه ويستلزمه الاشراف البريطاني على مصر وعلى قناة السويس ولذلك كان حرصه على عدم اثارة شبهات الدولة العثمانية في منطقة الحدود خشية ان تتخذ موقفـــا عدائيا . ونظر بقلق الى مشروع الدولة العثمانية بمد سكة حديد بين معان والعقبة يهدد مصالح بريطانية فيما لو تحقق ربط المتوسط بخليج العقبة ويمكن العثمانيين مـــن نقل الجنود بسرعة وسهولة الى ثغر ليس بينه وبين السويس الا مسيرة يومين او ثلاثة . وهذا ما دعا كرومر بعد انتهاء مفاوضات العريش الـــى ان يكتب في تقريره عن مصر والسودان عام ١٩٠٥ « ان انظار الحكومة المصرية اتجهت حديثا الى الاهتمام بشؤون شبه جزيرة سيناء وكانت قد اهملت منذ اعوام لاسباب مختلفة »(٥٠). واتخذ خطوات معينة لتقوية مركز بريطانية هناك فعين الكولونيل براملي مفتشا لسيناء عـــام ١٩٠٥ (وكان احد الاشخاص الثلاثة الذين رشحهم كرومر لعضوية لجنة التحقيق في امكانيـــات مشروع العريش الصهيوني ، وبرأيه أفضلهم لمعرفته الوثيقة بعادات ولغة أهل المنطقة ولانه اشترك بعمليات مسح معظم سيناء)(٥١). وشرع هذا في اجراء اصلاح اداري ، ونبهت جريدة اللواء (لسان حال الحزب الوطني لمصطفى كامل) في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ ، الى هذه السياسة الجديدة ، وان الحكومة الحالية أو بالاحرى المحتلين يعدون الصحراء لاعمال حربية مهمة ووجدت في ذلك دليلا على ان سلطات الاحتلال بعد انتهائهـــا من اخضاع السودان قد وجهت اهتمامها لبلاد العرب ولكن ليس من جهة الكويت بل مـــن جهة طور سيناء .. « والله اعلم بمآل هذه الاعمال » وارسل والي سورية الى الاستانة خبر هذه التحركات ثم أرسلت قوات مصرية لاحتلال مراكز معينة داخل سيناء بما فيها طابه على الشاطىء الغربي لخليج العقبة ولكـــن وجدت قوات تركية قد احتلتها مسبقا ١٧ فبراير ١٩٠٦ . وجرت مفاوضات بين الحكومة المصرية والاستانة وكانت وجهة نظر الحكومة العثمانية ، الى جانب الاصرار على البقاء في طابه لانها جزء من سنجق العقبة الذي يتبع تركيا ، ان حدود سيناء يجب ان تمتد من رفح الى السويس ومن السويس الى العقبة ، وأصرت الحكومة المصرية على ان تأخذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ كأساس لاي تسوية ، بينما تمسكت الاستانة بأن تفسير البرقيـــة هو مسألة تهم فقط الحكومـــة العثمانية(٥٢).

ولجأت السلطات في مصر الى القيام باستعدادات وتحركات عسكرية في منطقة الحدود وعلى السواحل ، قابلتها الحكومة العثمانية بامداد النقط الحربية على الحدود بقوات جديدة ، واخترقت قوة عسكرية عثمانية منطقة رفـــح وازالت عمودي الحدود مـــن مكانهما(٥٣). وتقدمت في اراضي مصر مسافة واقامت نقطا عسكرية . وذكرت المقطم (٧ ابريل ١٩٠٦) ان الحكومة المصرية علمت ذلك من رسالة نشرها مكاتبها في العريش، بينما ذكرت الاهرام فيما بعد (١٩١٧/١/١٩) ان الذي كشف حـــادثة تغيير الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين هـــو نائب القنصل البريطاني في غزة اسكندر كنزوفيتش الذي كلف رسميا بمراقبة تحركات العثمانيين في المنطقة (ومن غريب الصدف ان يثبت